

مشروع الخطة الاستراتيجية الشبكة العربية لهيئات تنظيم الاتصالات وتقنية المعلومات { ٢٠١٥ - ٢٠٢٠ } م

تمهيد:

تضطلع الهيئات التنظيمية للاتصالات وتقنية المعلومات في البلدان العربية بمسؤوليات ومهام متعددة من بينها، تنفيذ ما أُنيط بها من واجبات طبقاً للأنظمة والتشريعات في كل دولة، للإشراف على تنظيم قطاع الاتصالات وتقنية المعلومات، ووضع الضوابط التنظيمية لتقديم خدمات الاتصالات وتقنية المعلومات، وإصدار التراخيص للمشغلين ومقدمي الخدمات، والعمل على جذب الاستثمارات للقطاع؛ لدعم اقتصاديات الدول العربية وتنوع مصادرها، وكذلك الإسهام في زيادة فرص العمل، وجلب التقنيات وتوطينها، ورفع مستوى التعاملات الإلكترونية والحفاظ على خصوصية مستخدميها وسرية معلوماتهم المتداولة، والتحول لمجتمع رقمي معرفي ونشر الخدمات في التجمعات السكانية النائية غير المربحة تجارياً، وغير ذلك.

كما أن للهيئات في بلداننا العربية دور تنموي وإجتماعي مهم على صعيد التوعية ونشر المعرفة؛ لكون هيئات التنظيم تُعد مصدراً موثقاً به يتمتع بالكفاءة والمصداقية، تزود جميع الأطراف بالمعلومات الموضوعية الموثوقة، لرفع مستوى الوعي والتعامل بحيادية بوصفها جهةً تنظيمية تحرص على الموازنة العادلة بين ما تؤديه من أعمال ومهام تنظيمية وبين دورها الاقتصادي والتنموي والتواصل مع فئات المجتمع.

فهيئات التنظيم تمتلك مقومات كبيرة تمكنها من رسم الاستراتيجية التي ستنفذها في المدى المتوسط والبعيد، وما يصاحب ذلك من خطط وبرامج قابلة للتنفيذ الفوري أو المرحلي من خلال تبني إستراتيجية فعالة تتناسب مع أدوارها المتعددة، وتمكنها من وضع خططها وبرامجها بأبعاد تتسق مع طبيعة عملها الأساسي فيما يخص الأطراف الرئيسية الثلاثة، (المستهلكين أو المستفيدين) من خدمات الاتصالات وتقنية المعلومات، (المشغلين - مقدمي الخدمات)، و(الاقتصاد الوطني والمصلحة العامة) بتوطين التقنيات ونشر الخدمات وتوظيفها لخدمة المجتمع المعلوماتي.

منهجية إعداد الخطة:

١. تمهيد.
٢. تعريفات.
٣. مراحل إعداد الخطة.
٤. مدخلات الخطة.
٥. الخطة الإستراتيجية.
٦. التوصيات.

٢. تعريفات:

تسري ذات التعريفات الواردة بالمادة الثانية من القواعد الأساسية للشبكة على قرينتها من مصطلحات ترد في الخطة الاستراتيجية، ويضاف إليها ما يلي من تعريفات ما لم تدل القرينة على غير ذلك:

الخطة:	الخطة الاستراتيجية لشبكة الهيئات العربية لتنظيم قطاع الاتصالات وتقنية المعلومات.
الهدف:	هو أحد الأهداف الأساسية للخطة الاستراتيجية.
البرنامج:	برنامج عمل الخطة الاستراتيجية.
المشروع:	أحد مشروعات برنامج عمل الخطة الاستراتيجية.
القطاع:	قطاع الاتصالات أو/وقطاع الاتصالات وتقنيات المعلومات.

٣. مراحل إعداد الخطة:

عملاً بالمقررات والتوصيات التي خلص إليها الاجتماع السنوي العادي (السابع) لشبكة الهيئات العربية لتنظيم قطاع الاتصالات وتقنية المعلومات المنعقد بالخرطوم - السودان في يونيو ٢٠١٠م، قدمت الجمهورية اللبنانية مبادرتها الكريمة باقتراح مسودة أولية بالأهداف التي سيرتكز عليها مشروع الخطة الاستراتيجية، وتم تعميمها من لبنان، والأمانة الدائمة للشبكة على كافة الدول الأعضاء في حينه لطلب المرئيات ومقترحات التعديل والملاحظات على المسودة، بهدف إدراج ما يتم استلامه من مقترحات ومدخلات من الأعضاء على مسودة مشروع الخطة، تمهيداً لعرضها في الاجتماع السنوي للشبكة ببيروت ٢٠١١م.

٤. مدخلات الخطة:

أيدت هيئة الاتصالات وتقنية المعلومات - بالمملكة العربية السعودية، مضمون مشروع الخطة الاستراتيجية المقترحة من لبنان الشقيق، وأبدت حيالها اهتماماً كبيراً وأولتها أولوية متقدمة في أعمالها إذا بادرت الهيئة بإجراء مراجعة شاملة ودراسة متخصصة لمسودة الخطة الاستراتيجية، وأضافت مقترحات عملية لتطويرها وإعادة ترتيب أبرز الأهداف التي سترتكز عليها، وتحديد التحديات التي ستواجه هيئات تنظيم الاتصالات العربية خلال الفترة المقبلة، كما تم تناول آليات التنفيذ بمفهوم متطور روعي في إعداده الأخذ في الاعتبار بعدة عوامل رئيسية من بينها التطورات المتلاحقة بقطاع الاتصالات وتقنية المعلومات في البلدان العربية والعالم، والمستجد من الخدمات والتقنيات، والوضع الراهن للسوق والإنجازات المتحققة والخبرات المتراكمة خلال السنوات الماضية، وكذلك التطلعات نحو المستقبل، بالإضافة إلى مقترحات الأعضاء اللذين تقدموا بمدخلات على المسودة الأولية. وبعد تداول الرأي خلال الفترة الماضية والتعريف بالإستراتيجية والتحديات الرئيسية التي شملت سبعة أهداف استراتيجية، وآليات عدة لتنفيذها، على النحو المدرج في الملحق (أ).

٥. الخطة الاستراتيجية:

استناداً إلى مقررات الاجتماع (الثاني عشر للشبكة) المنعقد بسلطنة عمان في أبريل ٢٠١٤ ، الواردة بالفقرة (١) من البند الثاني عن مشروع الخطة الاستراتيجية للشبكة والتي نصت:

" وبعد أن اطلع الاجتماع " الثاني عشر " على المقترحات الجديدة المقدمة من كل من: سلطنة عمان ودولة الإمارات العربية المتحدة والجمهورية السودانية ، وكذلك أخذاً بالاعتبار بالمسودة المعدة من الجمهورية اللبنانية والمعدلة من قبل المملكة العربية السعودية التي عرضت في إجتماع بيروت، وبعد المناقشة قرر الاجتماع ما يلي:

- الإكتفاء بما قدم من وثائق ومرئيات بشأن الخطة الاستراتيجية للشبكة.
- إعادة تشكيل الفريق بإضافة كل من سلطنة عمان ودولة الامارات العربية المتحدة ليصبح الفريق المشكل على النحو التالي:

- لبنان
- المملكة العربية السعودية
- جمهورية مصر العربية
- سلطنة عمان
- دولة الإمارات العربية المتحدة.

- تكليف الفريق بإنجاز الوثيقة خلال ٦٠ يوماً من تاريخ هذا الاجتماع مع تعميمها على كافة الدول الأعضاء بالشبكة " .

قام فريق عمل مشروع الخطة الاستراتيجية بعقد اجتماعه بتاريخ ٢٦ فبراير ٢٠١٥م، بجمهورية مصر العربية بناءً على دعوة كريمة من جهاز تنظيم الاتصالات وتقنية المعلومات، وبعد استعراض وثائق ومرئيات الأعضاء حيال الخطة الاستراتيجية، تم إنجاز ما أسند إلى الفريق من مهام وفقاً للمقررات المشار إليها أعلاه، وأعد الفريق مشروع الخطة الاستراتيجية في صيغتها النهائية على النحو الوارد بالملحق (أ).

الملحق (أ)

الخطة الإستراتيجية (٢٠١٥ - ٢٠٢٠م)

يحتوي الملحق (أ) من الخطة الإستراتيجية للشبكة العربية لهيئات تنظيم الاتصالات وتقنية المعلومات على العناصر التالية:

أولاً: مدة الخطة

(خمس سنوات) للفترة من (٢٠١٥ - ٢٠٢٠)، تدخل الخطة الاستراتيجية حيز التنفيذ بدءاً من تاريخ اعتماد محتوياتها في الإجتماع (الثالث عشر) المزمع انعقاده في نواكشوط - موريتانيا أبريل ٢٠١٥م.

ثانياً: الرؤية

مقاربة الجوانب التنظيمية في البلدان العربية من خلال تبادل المعارف والخبرات في مجال الاتصالات وتقنية المعلومات والارتقاء بالمستوى التنظيمي العربي إلى المستوى العالمي، بما يحقق الطموح والتطلعات في مجال الاتصالات وتقنية المعلومات.

ثالثاً: الأهداف

أعتمدت الشبكة العربية الأهداف الرئيسية التالية، ضمن مقررات اجتماعاتها للسنوات الماضية والتي كان آخرها الاجتماع (الثاني عشر) بسلطنة عُمان، على النحو التالي:

الهدف (الأول):

رفع مستوى أمن وسرية المعلومات وأمن الشبكات، والحفاظ على خصوصية المستخدمين وسرية بياناتهم وتحفيز الابتكار في هذا المجال لتجنيب المجتمعات العربية اساءة الاستخدام، وما ينتج عن ذلك من انعكاسات سلبية.

الهدف (الثاني):

تحويل الاقتصاد العربي إلى إقتصاد رقمي لزيادة إنتاجيته، وتشجيع التصنيع في مجال الاتصالات وتقنية المعلومات في الوطن العربي لبناء صناعة قوية تنافس إقليمياً وعالمياً، للمنشآت الصغيرة والمتوسطة والكبيرة المعنية بالقطاع، ودعم الهيكلة التنظيمية والمعلوماتية المناسبة لها في القطاعين العام / والخاص، لكي يصبح أحد أبرز روافد الدخل القومي الرئيسية.

الهدف (الثالث):

جلب التقنيات الحديثة وتوطينها، وتوفير الدعم اللازم للبنية التحتية التي تتطلبها، وتحفيز جذب الإستثمارات الأجنبية والإقليمية لتشجيع الشركات والمستثمرين والمصنعين على تطوير (الصناعة) وفق متطلبات السوق.

الهدف (الرابع):

تطبيق الأساليب الحديثة في تنظيم وإدارة الموارد الوطنية النادرة كالطيف الترددي، وتطبيق التقنيات المطورة لتحقيق استخدامات أكثر كفاءةً للطيف الترددي على مستوى الوطن العربي لتعزيز الفائدة من تلك الموارد.

الهدف (الخامس):

تطوير المنهجية العامة لإعداد القيادات الإدارية العربية، وإعداد الكوادر الوطنية المؤهلة، لرفع كفاءة التعليم والتدريب المتخصص بمجال الاتصالات وتقنية المعلومات، لتأهيل الكفاءات المتخصصة المطلوبة لسوق العمل من خلال شراكة استراتيجية بين الجهات الأكاديمية والقطاع الخاص للإسهام في التنمية الإقتصادية والإجتماعية.

الهدف (السادس):

السعي لجعل المناخ العملي في الدول العربية أكثر جاذبية للشركات العالمية الكبرى المصنعة أو المطورة للتقنيات الحديثة، والتفاوض معها لتحفيزهم، وإبراز المزايا التنافسية لاتخاذهم الدول العربية مقاراً رئيسيةً لشركاتهم.

الهدف (السابع):

عين على المستقبل، لبلورة الرؤية المستقبلية وتطوير الخدمات والتطبيقات لمختلف التقنيات الحالية والقادمة بوضع توجه لتلك للمتغيرات، يكون من بينها تطوير أساليب العمل (عن بعد) المبني على استخدامات الوسائل الاليكترونية والتقنيات الحديثة، ووضع الأليات والسياسات المناسبة لتوظيف التقنيات القادمة والخدمات والتطبيقات الناتجة عنها لتحقيق ذلك لكافة فئات المجتمع، والاستعداد لها وفقاً للمستجدات على الصعيدين الإقليمي والدولي.

رابعاً: الآليات التنفيذية لتحقيق الأهداف:

الجزء الأول: الأمانة العامة للشبكة:

١	تفعيل دور الأمانة العامة للشبكة بالشكل المأمول بما يستجيب لتطلعات ومتطلبات الدول الأعضاء في الشبكة ، ورفع مستوى الأداء وإعداد برنامج عمل الأمانة العامة للمرحلة القادمة مع اقتراح سبل تحسين الأداء وعرضه على الأعضاء لمناقشته واعتماده.
٢	التواصل الميسر والفعال مع أعضاء الشبكة وإعداد آلية تنفيذ الأعمال في مواعيدها.
٣	توفير آلية متابعة قوية ودقيقة لتنفيذ البرامج والمشاريع ورفع تقارير دورية عن ذلك للأعضاء.
٤	استمرار العمل لتحسين موقع " الشبكة " على شبكة الانترنت نحو الأفضل، ودعم فريق العمل لمساعدة الأمانة العامة لأداء ذلك على الوجه المطلوب بما يتوافق وأهداف الشبكة. وفيما يلي بعض الخطوات التي يمكن اتخاذها: <ul style="list-style-type: none"> • أعداد دراسة مقارنة لمحتوى الموقع مع مواقع هيئات وشبكات أخرى مماثلة/مشابهة. • تحسين محتوى الموقع وتطوير تصفحه (روابط ويب) تبعاً لذلك. • تحسين الأداء الفني للموقع: من خلال تحسين وقت التحميل والموارد وسرعة الربط (إذا أمكن). • تحديد أهداف قابلة للقياس (مؤشرات أداء رئيسية (KPIs) للتحقق من أداء الموقع بشكل عام، وعدد الزيارات (المتصفحين) شهرياً أو أسبوعياً. • تقييم الأداء الفني بمؤشرات الأداء الرئيسية مثل وقت تحميل الصفحة، عدد الذهاب والإياب على الشبكة والحجم المنقول. • إبلاغ مؤشرات أداء الموقع للمختصين في الدول الأعضاء (من خلال البريد الإلكتروني أو نشرها على الموقع ضمن المنطقة المفضلة/المحمية). • دراسة مقارنة لمؤشرات الأداء الرئيسية لموقع الشبكة مع (مؤشرات مواقع شبكات ومنظمات مشابهة) • إعداد تقرير دوري عن الموقع للإبلاغ عن الصعوبات التي تواجه فريق عمل تحسينه.
٥	وضع آلية لتحديث أسماء ومعلومات الاتصال لرؤساء الهيئات والأعضاء والجهات بشكل مستمر وتسهيل إجراءات تبادلها من خلال الأمانة العامة للشبكة.
٦	توحيد إجراءات تغيير المعلومات عبر إرسالها ببريد الكتروني إلى الأمانة العامة أو مباشرة من خلال الموقع الإلكتروني (اسم مستخدم وكلمة مرور)

الجزء الثاني: الآليات العامة:

١.	تحديث البنية التشريعية والتنظيمية والقانونية لدى الهيئات ومراجعتها باستمرار.
٢.	إيجاد مؤشرات علمية للمقارنة ، وللتحول لمجتمع معلوماتي.
٣.	مراقبة أداء المنافسة بين المرخصين ، وتطوير آلية التحقق من ذلك للنهوض بالجوانب المكتملة لخدمات الاتصالات وتقنية المعلومات والخدمات المساندة.
٤.	إبراز مزايا التقدم التقني وتطور الخدمات في المجتمع.
٥.	وضع الضوابط والإجراءات اللازمة للحفاظ على سرية وأمن معلومات المستهلكين
٦.	رصد الفرص المتاحة في مجال الاتصالات وتقنية المعلومات وتشجيع تسويقها للاستفادة منها ووضع خطط لتنفيذها بالتعاون مع القطاع الخاص.
٧.	وضع معايير تحافظ على مستوى الخدمات وتناسب وتتسق مع متطلبات الجودة والنوعية والتعددية بما في ذلك سياسات التسعير ونسب الانتشار مع المعايير الدولية.
٨.	تفعيل ضوابط وإجراءات حماية المستخدمين من الخدمات بالشكل المطلوب لدى المشغلين ومقدمي الخدمات ، وتطوير أساليب التعامل العملية التي تطبقها الهيئات معهم ، للتعامل مع موضوعات المصلحة الوطنية العامة أو(الشكاوى) بحيادية وشفافية وإجراءات حاسمة.
٩.	إبراز بعض المقارنات بين الدول العربية والدول الأخرى من جوانب إحراز التقدم المرحلي لاستخدامات التقنيات والتطبيقات الحديثة.
١٠.	رسم خطط لزيادة قدرة قطاع الاتصالات وتقنية المعلومات على استيعاب العمالة المتخصصة لكونه قطاع قادر على النمو ويتنامى بسرعة بشكل مطرد من ناحية العوائد المالية والأيدي العاملة.
١١.	زيادة وعي الأفراد في المجتمعات العربية وتفعيل الدور الإعلامي للهيئات بالانسجام والتنسيق مع الشركات المرخصة ليصب في مصلحة المتلقي، سعياً للوصول إلى الاستخدام الأمثل للتقنيات الحديثة والابتعاد عن الرذائل الالكترونية.

١٢.	الاستمرار في مراجعة وتطوير الضوابط الحالية وتحديث ما يستوجب ذلك للوفاء بالمتطلبات التنظيمية المستقبلية في المرحلة القادمة
١٣.	الأخذ بزمام المبادرة لتبني سياسة (الهيئات داعم إعلامي) للأطراف المختلفة مشغلين ومستهلكين ومقدمي خدمات ، ورسم خططها للتواجد الإعلامي على أساس منفرد ، أو بالاشتراك مع المشغلين ومقدمي الخدمات ، وتكثيف التواصل لزيادة الجوانب التوعوية ، ووضع قائمة بالموضوعات ذات الاهتمام للمتلقي وتناولها بطريقة علمية منظمة واستباقية.
١٤.	(عين على المستقبل) استمرار مراجعة الأعمال تحت التنفيذ، مع النظر إلى الأمام والبحث عما هو متطور وجديد وتسخيره لخدمة الهيئات المنظمة ، والمجتمعات العربية من خلال تطوير الأداء العام للقطاع في المستقبل ، لتكون البلدان العربية سباقة في مجال الاتصالات وتقنية المعلومات.
١٥.	زيادة الجهود المبذولة لتفعيل التواصل بين الهيئات المنظمة والشركات المرخص لها تقديم الخدمات بمختلف أنواعها، وعقد اجتماعات دورية معهم وتنظيمها بهدف التشاور وتبادل الأفكار والرؤى المشتركة بينهم وبين الهيئات المنظمة ، وإيجاد أرضية مشتركة للتعاون بمختلف المجالات.
١٦.	الحفاظ على التواجد في المسارين الإقليمي والدولي بتوازن واستمرارية ، بالتشاور والتنسيق بين الهيئات والجهات المعنية الأخرى بقطاع الاتصالات وتقنية المعلومات وتفعيل المشاركة في الاجتماعات والندوات وورش العمل المتخصصة والمعارض الإقليمية والدولية.
١٧.	تنظيم ودعم عقد المؤتمرات والندوات وورش العمل (المحلية) ذات الصلة بأنشطة وأعمال الهيئات المنظمة لرفع مستوى المعرفة بخدمات الاتصالات وتقنية المعلومات وتطبيقاتها في بلدانهم.
١٨.	إجراء المسوحات الميدانية اللازمة بإشراك مقدمي الخدمة والطلب منهم إدراج بعض متطلبات هيئات التنظيم ضمن خططهم لمسح السوق، بهدف التعرف على متطلبات وتطلعات المشتركين والمستفيدين من الخدمات ، وواجباتهم ومسؤولياتهم واتخاذ الإجراءات المناسبة.
١٩.	إيجاد قاعدة بيانات خاصة (بدراسات السوق) ليست المعدة من قبل الهيئات المنظمة فحسب، بل والاستعانة بما يتم دراسته من قبل الشركات المرخص لها في دول الشبكة، للمساعدة في تصنيف الأسواق إلى فئات حسب المعلومات وأهمية استخداماتها، والتخاطب مع كل فئة بما يلبي احتياجاتها ويسهل خدمتها.

<p>٢٠. تأسيس قاعدة بيانات اليكترونية (خاصة بالهيئات) وجمع وتحديث محتوياتها من مختلف قطاعات الهيئات وأنشطتها وأعمالها، ووضع ضوابط تحدد بموجبها ما هو ليس للنشر أو المشاركة ويقتصر فقط على استخدامات الجهات، وما هو متاح للنشر وفق رؤيتها، لتوسيع نطاق الاستفادة مما ينشر للعامّة، أو للرجوع لها عند الحاجة.</p>	<p>٢٠.</p>
<p>٢١. وضع قائمة بأولويات الأعمال للهيئات المنظمة في المرحلة القادمة ، وتجزئتها إلى جزأين رئيسيين، فوري يؤدي في المنظور القريب، وأجل يؤدي على المدى الطويل، مع إيضاح برنامج تنفيذها حسب الأهمية، والتعامل معها بموجب أنظمتها.</p>	<p>٢١.</p>
<p>٢٢. تنمية ثقافة الاستخدام الأمثل للموارد الوطنية النادرة والإسهام في الحفاظ عليها.</p>	<p>٢٢.</p>

البرامج:

- ✓ **تطوير وتخفيف أوجه التعاون مع الجامعات ومراكز الأبحاث والتنمية:**
- توطيد العلاقة بين الهيئات المنظمة لقطاعي الاتصالات وتكنولوجيا المعلومات والجامعات ومراكز البحث العلمي على المستوى الوطني والإقليمي على أن تكون أحد أبرز أهداف المرحلة المقبلة ويمكن التركيز على توجيه البحث العلمي في الجامعات لمعالجة مشاكل قطاع الاتصالات في البلدان العربية واستنباط الحلول.
- تطوير برامج التعليم تبعاً لاحتياجات سوق العمل وتطوير برامج التدريب المستمر بما يخدم احتياجات قطاع الاتصالات وتكنولوجيا المعلومات بغية تطوير مجتمع المعلومات.
- وضع اطر تنظيمية وقانونية تسهل إصدار التراخيص المرتبطة بالبحث العلمي لجهة استيراد الأجهزة واستخدام الترددات لتجربة وتطوير تقنيات جديدة.
- تفعيل الدراسات لتحديد مقاييس ومعايير وطنية والعمل على توحيدها بين دول المجموعة.
- تفعيل التعاون والاستفادة من المختبرات وتطويرها لتحديد وقياس المواصفات والمقاييس المعتمدة.
- وضع برامج مشتركة بين مختلف العاملين في قطاع الاتصالات وتكنولوجيا المعلومات من المشغلين والهيئات التنظيمية والجهات ذات الصلة والجامعات ومراكز الأبحاث لبناء تطبيقات تتناسب مع احتياجات المجتمع العربي والعمل على إثراء المحتوى الرقمي باللغة العربية.
- بناء قاعدة بيانات ومعلومات مشتركة خاصة بمراكز الأبحاث والجامعات وتشجيع العمل على برامج مشتركة لتبادل الخبرات وتضييق الفجوة الرقمية بين دول المجموعة ومع الدول المتطورة.
- تفعيل الدراسات والأبحاث لاستنباط وابتكار وسائل حماية ذاتية لشبكات الاتصال والمعلومات ولتطوير أنظمة حماية الفضاء السيبراني

- تشجيع بناء وتطوير الشبكات الوطنية للحوسبة الشبكية ذات الأداء العالي وتوفير بنية تحتية لشبكة متصلة ذات قدرة تؤدي إلى إنتاجية بكفاءة عالية.
- وضع سياسات وطنية لتكنولوجيا المعلومات والاتصالات في المنطقة لتعزيز الحوسبة الشبكية على المستوى الإقليمي، الأمر الذي سيسمح بتحسين وزيادة كفاءة وقدرة الحوسبة من خلال تقاسم الموارد بين دول المجموعة.
- العمل على بناء علاقات جيدة بين القطاعات المجتمعية المختلفة (صناعية، اقتصادية، واجتماعية) والجامعات ومراكز الأبحاث على المستوى الوطني والإقليمي بغرض الاستفادة من إمكانيات تلك القطاعات لتطوير قطاع الاتصالات وتقنية المعلومات.
- تحفيز هذه القطاعات لإشراك الجامعات ومراكز الأبحاث وتوجيهها لإجراء الدراسات التي تحتاجها لتطوير عملها وهو ما يساعد أيضاً في تخريج طلاب متخصصين قادرين على استنباط الحلول للمشاكل التي تواجهها القطاعات المختلفة.
- تحفيز القطاعات الصناعية والاقتصادية على تخصيص جزء من موازنتها السنوية للبحث العلمي لتمويل مشاريع بحثية في قطاع الاتصالات وتكنولوجيا المعلومات.
- تحفيز الجامعات ومراكز الأبحاث الوطنية والإقليمية على وضع برامج عمل مشتركة.

✓ تأسيس وتفعيل الجهود المتعلقة بالحوسبة السحابية والأمن السيبراني

ينطوي اعتماد الحوسبة السحابية بالدول العربية على فوائد جمة منها المرونة، والتدرج، والموارد المشتركة، والتكلفة بقدر الاستخدام .. الخ)، وكذلك أخطار متعددة منها: سرية وخصوصية المعلومات، والتوافر، وحل النزاعات .. الخ)، وبالتالي على دول الشبكة أن تقيم الوضع، والسعي لإعداد برنامج محدد يهدف إلى تأسيس وتفعيل الجهود المتعلقة بإنشاء وإدارة ومتابعة أنظمة الحوسبة السحابية من النواحي التالية:

- اتخاذ القرار لحسم الاتجاه الذي ستعتمده دول الشبكة فيما يتعلق بتنظيم الحوسبة السحابية بأحد الخيارين التاليين:

- إتباع المقاييس Standards (التنظيم الذاتي) المعتمد لدى بعض الدول مثل الولايات المتحدة واليابان.
- إتباع التنظيم regulation المعتمد لدى الاتحاد الأوروبي.
- اتخاذ القرار لاعتماد سحب خاصة Private Clouds تعنى بالبيانات الحساسة كالبيانات العامة (الحكومية)
- وضع معايير محددة وواضحة للسماح لمزودين خارجيين بالعمل في البلاد العربية وفق ضوابط تعتمدها الجهات التنظيمية في الدول، مثل إلزامها بحد أدنى من الاستثمارات وبمشاركة محلية في هذه الدول بالإضافة إلى وضع معايير الأمن والأمان، والاستمرارية وغيرها، مع الالتفات إلى أهمية تشجيع الشركات الصغيرة والمبتدئة على اعتماد الحوسبة السحابية في حلولها ومنتجاتها وذلك لتخفيف الكلفة عليها للتركيز على الابتكار والجودة.

- وضع التشريعات والقوانين اللازمة لحماية القطاع الخاص الذي يعتمد على منصات خارجية للحوسبة السحابية من التهديدات المتمثلة بالسرية، وخصوصية المعلومات، والتوافر وحل النزاعات، الخ.
- دراسة إنشاء "سحابة عربية" تستفيد من الموارد البشرية والمادية للدول الأعضاء والتي تؤمن العديد من الفوائد مثل توحيد الموارد وخفض التكاليف وتسهيل إدارة وحل النزاعات.
- تشجيع استضافة الحوسبات السحابية داخل البلاد العربية لحساسية المعلومات المرتبطة بها، وبناء قواعد معلومات لتلك الحوسبات خاصة الحوسبات السحابية الحكومية.

✓ انتقال الخبرات والتقنيات بين أعضاء الشبكة:

- تشجيع أعضاء الشبكة لتبادل المعلومات وتسهيل انتقال الخبرات ليكون فعالاً ومتوافقاً مع الخطة الإستراتيجية لتحقيق أهدافهم على الصعيد الإقليمي، وفق قدراتهم، وبمقارنة خبراتهم ذات الصلة بالإطار التنظيمي والإدارة والخدمات والأسواق، لأجل تحقيق ما يلي:
- تطبيق أفضل إطار تنظيمي في بلدانهم.
 - مواجهة تحديات ومتطلبات الأسواق.
 - تعزيز الموازنة بين المعايير والأنظمة فيما بين الدول الأعضاء.
 - تحديد المصالح الإقليمية المشتركة وتوحيد المواقف في المحافل والمنتديات الدولية.

✓ السوق المشتركة لتقنيات المعلومات وتفعيل الإبداع والتصنيع والتسويق في مجالات التطبيقات والمحتوى والرقمية العربية:

يهدف البرنامج إلى إقامة تعاون مشترك لكافة أعضاء الشبكة لتعزيز التنمية المستمرة لتكنولوجيا المعلومات والاتصالات بالمنطقة العربية، وتشجيع "السوق العربية المشتركة للاتصالات وتكنولوجيا المعلومات" على الاستثمار في القطاع لتعزيزه، باعتبار تكنولوجيا المعلومات والاتصالات صناعة هامة جداً، بما في ذلك التجارة الإلكترونية وتطوير البرمجيات، والتصنيع. وتحفيز الابتكار والإبداع والتطوير، وتحديث أساليب التسويق في مجال التطبيقات والمحتويات خاصة "الرقمية العربية" لأجل رفع سقف الاستفادة من تكنولوجيا المعلومات للمواطنين العرب، مما يساعد على انتشار المحتوى الرقمي العربي والتطبيقات المصاحبة كالحكومة الإلكترونية، التعليم الإلكتروني، الثقافة، لزيادة الاستخدام وسرعة انتشار اللغة العربية، وتأمين الدعم للمواطنين والأفراد في المنطقة العربية، لمن لا يتكلمون لغات أخرى، وللمهتمين بالثقافة العربية في العثور على معلومات عن العالم العربي. لتطوير المجتمعات المحلية فضلاً عن ازدهار قطاع الأعمال. وتعزيز الصناعة العربية الرقمية التي ستؤدي إلى خلق فرص عمل وتشجيع الشباب العربي لاستثمار طاقاتهم في مجال الأعمال وبخاصة الأعمال الإلكترونية E-business، ورمد الفجوة الرقمية في العالم العربي.

لتحقيق هذه الأهداف وتسهيل تطوير محتويات وتطبيقات جديدة، سيكون من الضروري وضع آليات عمل وإنشاء إطار تنظيمي مشترك بين كافة الدول العربية بهدف تطوير صناعة تكنولوجيا المعلومات والاتصالات، وذلك من خلال التالي:

- تحديد الظروف الملائمة، وبحث سبل دعم وتشجيع استثمارات القطاع الخاص في صناعة تكنولوجيا المعلومات والاتصالات بشفافية السياسات المعتمدة.
- تحديد الأطر التي تكفل توسيع خدمات الاتصالات بطريقة منهجية وشاملة لتعزيز تطوير خدمات جديدة ومبتكرة.
- العمل على ضمان جودة خدمات الاتصالات بأسعار مقبولة.
- إنشاء إطار تنظيمي نموذجي تعتمده الدولة العربية لتسهيل وتشجيع المحتوى الإلكتروني باللغة العربية والتطبيقات العربية الخاصة بالهاتف المحمول.
- وضع خطة لتشجيع استخدام أسماء النطاقات العربية.
 - إنشاء فرق عمل تعمل على: التخطيط الاستراتيجي، والتحليل التنافسي، ومجموعات التركيز والتوجيه ووضع السوق
 - إيجاد آليات لدعم دراسات خطط العمل ودراسات الجدوى لهذا النوع من الصناعات
 - تسهيل وتشجيع إيجاد الشركاء العالميين والاستعانة بخبرات خارجية.
 - جمع الأموال الاستثمارية، والإشراف على عمليات التمويل والاندماج والاستحواذ

✓ الانتقال من البث التناظري الى البث الرقمي

إن الثورة الرقمية في تكنولوجيا الاتصالات والمعلومات أتاحت للمستخدم العربي إمكانات كثيرة وخدمات إعلامية بأنماط متعددة، ووسائط تقنية مختلفة فرضت الانتقال إلى البث الرقمي بدلاً عن البث التناظري لتضعنا أمام تحديات لا يمكن التراجع عنها لإدارة وتنظيم القطاعات المرتبطة بتكنولوجيا المعلومات والاتصالات ومعالجة نتائجها على أفضل وجه ممكن كي لا نتأخر عن الركب العالمي، نحقق التنمية وبناء مجتمع المعرفة.

ولكون تنفيذ عملية الانتقال للبث الرقمي تختلف من بلد إلى آخر وفقاً للظروف الطبيعية والاقتصادية والاجتماعية الخاصة بكل بلد، ولكون أن هذا العمل يعتبر من أهم التحديات التي يجب الاستفادة من تجربة البلدان التي أنجزت التحول للوصول إلى التخطيط السليم والمتكامل من أجل ضمان نجاح هذه العملية والاستفادة القصوى من التحول إلى البث الرقمي، فإننا نؤكد على أهمية تطبيق الأساليب الحديثة في تنظيم وإدارة الموارد الوطنية النادرة مثل الطيف الترددي وتطبيق استعمالات التقنيات المطورة لتحقيق استخدامات أكثر كفاءة للطيف الترددي على مستوى الوطن العربي وتعظيم الفائدة من تلك الموارد.